

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة
جنيف

بيان وفد الجمهورية اليمنية أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث للحد من الكوارث - جنيف
17-18 نوفمبر 2014م

يلقيه سعادة السفير د. علي محمد مجور
المندوب الدائم

السيدان الرئيسان المشاركان

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكما ولمكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث في جنيف بالشكر على الترتيب الجيد لعقد هذا الاجتماع. وأنا على ثقة بأنكم - بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المتميزة - سوف تتمكنون من إنجاز أعمال اللجنة التحضيرية بحكمة واقتدار.

الرئيسان المشاركان،

ونحن نقرب من الموعد المحدد لانتهاؤ الفترة المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والبدء في اجندة جديدة للتنمية لما بعد ٢٠١٥، نود الإشارة إلى ان الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث للعقد الماضي تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، وهو ما يبرر الحاجة الملحة لتوقع سيناريوهات للأجلين المتوسط والطويل، ولتحديد التدابير الملموسة اللازمة للتخفيف من احتمال التسبب في مخاطر مستقبلية والحد من مستويات المخاطر الراهنة وتعزيز القدرة على الصمود اقتصادياً وبيئياً، ومالم يتم إدارة مخاطر الكوارث بشكل فعال، فإن زيادة الخسائر الناجمة عنها واثارها ستؤديان إلى تقويض المنجزات التنموية التي تحققت سابقاً وستعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً.

تمثل الكوارث الطبيعية أهم أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية والاقتصادية في اليمن، حيث تتعرض بلادي سنويا لكارثة طبيعية واحدة على الأقل وبتوسط خسائر اقتصادية تقدر ب ٢٠٠ مليون دولار. لكن الخسائر الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد اليمني عام ٢٠٠٨ جراء الفيضانات التي ضربت المناطق الشرقية تجاوزت مليار و٦٠٠ مليون دولار، وهو ما يساوي ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ويزيد من تفاقم مخاطر الكوارث مشكلة التغير المناخي، خصوصاً على السكان الفقراء والضعفاء الذين يتأثرون من جراء هذه الكوارث. كما أن التقلبات المناخية يمكن أن تؤثر أيضاً على رفع مستوى سطح البحر مما يؤدي إلى زيادة الفيضانات

الساحلية التي من شأنها أن تؤثر بشدة على قطاع مصايد الأسماك، والتي يمكن أن تقلل من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة تصل إلى 15٪.

الرئيسان المشاركان،

وبالرغم من الالتزام السياسي بإدراج وتطوير آليات واستراتيجيات الحد من الكوارث في الخطط والاستراتيجيات التنموية الوطنية، إلا أن قلة الموارد اللازمة وضعف القدرات تحول دون ترجمة ذلك الالتزام إلى واقع ملموس وفعال. ومع ذلك فهناك خطى حثيثة لتطوير سياسات وطنية وأطر قانونية وتشريعية للحد من المخاطر والاستجابة للكوارث. لكن تبقى الكثير من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى المستوى المأمول: فاهتمام بلادي بإدماج الحد من الكوارث في المناهج التعليمية وبرامج التوعية لا يزال غائباً، نتيجة لضعف الإمكانيات وقلة الموارد لتعديل وتغيير المناهج. كما أن ضعف المشاركة المجتمعية والمحلية يمثل أحد العوائق التي تواجهها بلادي في مجال الحد من المخاطر والاستجابة للكوارث، فضلاً عن غياب صناديق التمويل الدائمة للاستجابة والتعافي من الكوارث والتصدي لها.

كما يود وفد بلادي الإشارة إلى موضوع الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية الذي تعاني منه اليمن، ونخشى أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح وتشريد السكان والوضع الاقتصادي المتدهور إلى حدوث مجاعات تخرج عن السيطرة، وهو ما أثبتته الدراسات حول مشاكل الجفاف.

الرئيسان المشاركان السادة الحضور،

يود وفد بلادي التأكيد على أهمية أن يكون الحد من مخاطر الكوارث هدفاً بحد ذاته في أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، كما نشدد على أهمية الشراكة العالمية ودور جميع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين للتصدي للمخاطر الناشئة عن الكوارث مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة. كما ندعم تعزيز صندوق الأمم المتحدة الائتماني للحد من الكوارث ليقوم بالدور المناط به على أكمل وجه.

كما نؤكد على أهمية مواثمة العمليات الحكومية المتعلقة بالحد من الكوارث وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ومؤتمرات تغير المناخ، باعتبار أن التعامل مع الحد من مخاطر الكوارث يتصل بالتكيف مع تغير المناخ والذي يتضمن دمج الحد من المخاطر في خطط التكيف الوطنية.

وفي الختام يود وفد بلادي ان يعرب لكم عن خالص الشكر والتقدير لما تقومون به من جهود لإنجاح اعمال هذا الاجتماع.